المغرب العربي

الدكتور حسين مؤنس

خلف الستار الحديدي :

يصعب جداً أن يتحدث الإنسان عن المغرب الإسلامي المعاصر في شيء من الثقة أو قريب من الثقة ، لأن الدولة الفرنسية التي وضعت يدها على معظم نواحي المغرب جميعاً بالتدريج من حدود تونس إلى ساحل المحيط ابتداء من سنة ١٨٣٠ حرصت على أن تسدل على هـذا القطر الإسلامي الواسع ستاراً كثيفاً لا يكاد شعاع واحد من النور ينفذ منه ، لا من المغرب إلى بقية العالم ولا من هذا العالم إلى المغرب . وحذت حذوها إيطاليا في طرابلس وإسبانيا في منطقة الريف . وهي إنما حرصت على ذلك لأنها وضعت لنفسها غاية واحـدة لعل دولة من الدول لم تترسمها لا في حقيقة ولا في خيال : وهي إلغاء هذا المغرب الإسلامي من الوجود إلغاء واستبدال مغرب مسيحي أو أوربي به . وهي لهذا لم تحرص إلا على شيء واحد في هذا العالم الواسع : الأرض وما تضمه من خيرات ، فأما الناس الذين يعيشون على هذه الأرض ، وأما الإسلام الذي تأصل في طبيعة البلاد حتى صار جزءاً من « مناخها » فلم يدخل للفرنسيين في حساب . ومن ثم توجهت همة الحكومة الفرنسية مثلا إلى استئصال الشعوب المغربية الإسلامية . وكتابات الفرنسيين المتحمسين تضم إشارات كثيرة إلى ما فعله الأوروبيون بأهل القارة الأمريكية الأصلاء من الهنود الحمر ، وقد لاحظت في بعض تصرفات حكام الجزائر الفرنسيين ما يدل بوضوح على أنهم يسعون لمثل هذه الغاية سعياً سافراً ، ويتضح ذلك جلياً في جميع التصرفات التي صدرت عن حكام الجزائر الفرنسيين بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٧٠ — فقد أصدر الجنرال بورمون في سنة ١٨٣٠ قراراً استصفى به للحكومة الفرنسية كل الأوقاف الإسلامية في الجزائر ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أصدر الجنرال بوَايمي منشوراً استصفى به للحكومة الفرنسية العقارات التي لم يستطع أصحابها إبراز أدلة ملكيتها خلال فترة قصيرة معينة ، وقد أصدر هذا القرار ونفذه وهو يعلم أن ٩٠٪ من أهل الجزائر لم يعلموا بأمره ، ولو علموا ما استطاعوا تنفيذه لجهلهم بالاجراءات القانونية التي ينبغي أن يقوموا بها

وفى سنة ١٨٤٦ أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً استصفت به لنفسها كل الأراضى الفضاء وهى تعلم أن هذه الأراضى إنما هى مراعى لماشية القبائل ، ولا حياة لرجالها بدونها ، وفى سنة ١٨٥١ أصدرت قراراً استصفت به لنفسها أراضى الغابات فى الجزائر كلها ، وفى سنة ١٨٧١ وضعت يدها على خمسة وعشرين ألف كيلو مترا من أخصب أراضى الجزائر عقب ثورة محلية قامت فى بعض النواحى ، وبهذا استخلصت الدولة الفرنسية لنفسها ٩٠٠ر١١٦ كيلو مترا من مجموع مساحة البلاد وهى ٠٠٠ر٢٠٨ كيلو مترا أى ما يزيد على النصف . وبديهى أن هذا المستصفى هو خير أراضى الجزائر جميعاً ، ولم تتوقف الحكومة الفرنسية عن هذه السياسة إلا حينما لم يعد فى هذا القطر أرض تصلح لشىء . ولو قد كانت الحكومة الفرنسية تستصفى ما تضع عليه يدها لصالح الجزائر وأهلها لكان من الجائز تبرير مثل هذه التصرفات ، ولكنها استصفتها باسم الحكومة الفرنسية ولمصلحة الشعب الفرنسى وحده . وغايتها من هذه السياسة واضحة : هى طرد الشعب الجزائرى من بلاده وأراضيه وقذفه إلى الفيافى والهضاب كما فعل المستعمرون الأوروبيون مع الهنود الحمر . وكلما استصفت الحكومة جزءاً من الأرض سارعت إلى توزيعه على مهاجرين فرنسيين أو أوروبيين . وطبيعى أن طرد الناس من بلادهم على هذه الصورة لا يتم فى سهولة وسلام ، وإنما تستعمل القوة لتنفيذه . ومن ثم غصّ تاريخ الجزائر الفرنسية بحوادث محزنة يسميها المؤرخون الفرنسيون « حروباً » ويسميها المنطق الصحيح مجازر ، ولا يعرف العالم عن تفاصيل هذه المجازر شيئاً ، وإن كنا نستطيع أن نتبين الكثير من هذه التفاصيل أثناء مطالعتنا فى تاريخ رجل كالمرشال ليوتى كان يستأصل قبائل مراكشية بأسرها لكى يستولى على أرضها ويوزعها على المهاجرين الألزاسيين الذين فروا إلى فرنسا عقب استيلاء الألمان عليها بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ .

فرنسا تستصفى نصف تونس الشمالية للمستعمرين الأوروبيين

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس فى مايو سنة ١٨٨١ أسرعت بتطبيق أساليب الاستصفاء واحداً فواحداً عليها حتى جرد المزارعون التونسيون من أكثر من ٦٧ر٤ ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى الشمال ، ولم يبق أمام أهل البلاد إلا الارتداد إلى حياة الرعى أو العمل كأجراء عند المستعمرين .

وفى مراكش :

وقد انبعت فرنسا هذه الخطة فى مراكش بعد وضعها تحت الحماية الفرنسية سنة ١٩١٢ فقد استمرت الحكومة الفرنسية تجرد الأهلين من كل أرض صالحة للزراعة حتى أصبح ٨٦ ٪ منهم عمالا زراعيين أو رعاة لا أرض لهم ، ولا تزيد نسبة المراكشيين الذين يملكون أرضاً عن ½ ٪ فى حين لا يوجد بين الـ ١١٥٫٠٨٤ فرنسى الذين يعيشون فى مراكش واحد لا يملك أرضاً أو عقاراً أو مصنعاً .

ولعل أغرب ما فى الموضوع هو طريقة تصرف الدولة الفرنسية فى هذه الأراضى التى استصفتها ، وهى تبلغ نحو ٧٠ ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى المغرب كله . فقد أنشأت فى كل قطر من أقطار المغرب الثلاثة خزانة سمتها صندوق التعمير Caisse de Colonisation وأخذت من ميزانية القطر جزءاً كبيراً أودعته فيه ، ثم أنشأت إدارات سمتها « إدارات الفلاحة والتعمير » تقوم بتقسيم الأراضى وبيعها بيعاً صوريا للمهاجرين الفرنسيين بأثمان زهيدة تسدد على مدى عشر سنوات ، ولما كان المهاجر الفرنسى يقبل إلى المغرب ولا مال معه ، فإن الحكومة الفرنسية تقدم له قروضا بدون فوائد من صندوق الاستعمار ، أى أن فرنسا تسلب المغربى أرضه وتهديها إلى الفرنسى ، وتأخذ من المغربى المال الذى يلزم الفرنسى لاستصلاح هذه الأرض . وقد بلغ ما جمع من التونسيين وحدهم لصندوق الاستعمار هذا بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩٠٧ نحو عشرة ملايين من الفرنكات الذهبية ، (أى نحو مليونين من الجنيهات المصرية الذهبية) . وقس على ذلك ما جرى فى الجزائر ومراكش . هذا ولا يسمح للمغربى بشراء أرض من هذا المستصفى . ولم يسجل التاريخ فيما عرف من ألوان الاستبداد لونا هو أبشع من ذلك . ولو اشترت الحكومة الفرنسية الأرض وأقرضت المهاجرين الفرنسيين من مالها لكان ذلك معقولا بعض الشىء ، ولكنها تأخذ من صاحب الأرض أرضه وتعطيها للدخيل ، ثم ترغم صاحب الأرض المسكين على تقديم المال إلى هذا السيد المستعمر ، بل ترغمه على العمل فى أرضه كأجير ، وتحدد الأجر الذى يدفع له ، وتعاقب المغربى إذا رفض العمل .

هكذا أخرج الفرنسيون أهل المغرب من أرض بلادهم وأنزلوهم إلى مرتبة الأجراء والرعاة فحكموا عليهم بذلك أن يظلوا فى مستوى اقتصادى معنوى منخفض جدا لا يمكن من مجرد التفكير فى التقدم أو الارتقاء . ومهما فعل الفرنسيون بعد ذلك من إنشاء مستشفيات أو طرق أو موانئ ، فإن الإنسان لا يستطيع أن يحسبه لهم فى حساب الحسنات أو فى حساب الأعمال

الإنسانية ، لأن شيئاً من هذا كله لا يعود على المغربى بالخير ، بل هو مخصص للفرنسى أو الأجنبى وحدهما ، ومن هنا لا غرابة أن يكون المستوى العام للناس فى هذا المغرب فى حالة من الهبوط لا يمكن مقارنتها بحال فى أى بلد إسلامى آخر ، هذا رغم ما يعرف الناس أجمعون من ذكاء المغربيين واستعدادهم للفوق فى كل ميـدان ، وتاريخهم الإسلامى حافل بالأعلام والدولات على قلة عددهم وقسوة ظروفهم الاجتماعية .

* * *

الدول الأوربية فى المغرب لا تستند الى أى أساس قانونى :

والمعروف أن الدول الأوربية إذا دخلت بلدا أعلنت أنها لا تقصد إلا معاونة الأهلين على إدارة شئونهم وتدريبهم على أساليب الحكم الصحيح ، حتى يصلوا إلى مستوى يمكنهم من السير وحدهم . هكذا يعلن الإنجليز والهولنديون والأمريكيون ، ولسنا بسبيل محاسبتهم على ما حققوا وما لم يحققوا من هذه الأهداف ، وإنما المهم أنهم يعلنون ذلك فيدلون على لون من الحياء الإنسانى ، ولـكن الفرنسيين لا يعلنون ذلك ولا يتعهدون قِبَـل أهل البلاد بشىء .

فقد دخل الفرنسيون الجزائر فاتحين فى سنة ١٨٣٠ ، وألغوا نظامها القائم ، وأخضعوا البلاد لنظام عسكرى ، ولم يتقيدوا قبل أهلها بشىء ، ولم يعدوهم بشىء . وليس فى معاهدة «باردو» التى وقعها الجنرال « بربنار » مع باى تونس محمد الصادق فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ نص واحد يتعهد فيه الفرنسيون بالعمل على ترقية مستوى التونسيين أو السير بهم إلى الأمام بل ليس فيها شرط واحد يضمن حقوق الأهلين حيال الغاصبين ، ولو بعد حين من الزمان .

وليس فى معاهدة فاس التى عقدت فى ٣٠ مارس سـنة ١٩١٢ بين الفرنسيين وسلطان مراكش مولاى السلطان عبد الحفيظ نص واحد يدل على أن الفرنسـيين وضعوا مصالح المراكشيين موضع الاعتبار ولو من الوجهة النظرية ، أو كانوا يفكرون — ولو مجرد التفكير — فى ترك البلاد يوما من الأيام .

ويقرر رجال القانون الفرنسيون أن كل قطر من أقطار المغرب له وضـع خاص بالنسبة لفرنسا : فالجزائر جزء من الوطن الفرنسى ، وتونس إقليم مُعاهِد ، ومراكش تحت الحماية . ويحاول هؤلاء القانونيون أن يفلسفوا الموضوع ليبينوا أن فرنسا تضع لـكل قطر منهـا من الأنظمة ما يلائمه ، وأنها تحرص على الأوضاع القانونية فى كل ناحية ، ولـكنهم يقررون صراحة أن الواقع يخالف هذا الوضع النظرى ، فلا فرق فى نظرة فرنسا أو أسلوب سياستها

فى هذه الأقطار المغربية الثلاثة ، فهى تعامل على نفس الأساس الذى تعامل به المستعمرات الصريحة كالسنغال والكمرون . وقد وضع الفرنسيون هذه الأنظمة منذ قرن من الزمان ولا يريدون أن يغيروا منها شيئاً ، كأن هذه النظم إنما وضعت لتظل قائمة إلى الأبد لا يغير تطور الدنيا أو تقلب الحوادث من أمرها شيئاً ، وكأن هؤلاء المغربيين الذين وضعت لهم هذه الأنظمة ظلوا فى نفس المستوى الفكرى والاجتماعى الذى كانوا فيه يوم نزلت فرنسا بلادهم طوال هذا القرن المنقضى . وفى هذا وحده اعتراف صريح من الفرنسيين بأنهم لم يسيروا بأهل البلاد خطوة واحدة إلى الأمام . وسنرى مما يلى أن البلاد تأخرت فى ظلالهم على نحو محزن حقاً . وذلك طبيعى ، لأن الفرنسيين كانوا يقصدون هذا التأخر ، وكل أنظمتهم وتشريعاتهم وتصرفاتهم تتجه نحو هذه الغاية .

فرنسا تؤخر أهل المغرب :

من هنا لم تتجه همة الفرنسيين إلى أن ترتفع بواحد من هذه الأقطار الثلاثة عن مستوى المستعمرات التى تدار لمصلحة البلد المستعمر وأهله أو السير بهم فى الطريق الذى يؤدى بهم يوماً ما إلى حكم أنفسهم بأنفسهم حكما عادلا منظما حديثاً . بل جرت الحكومة الفرنسية على عكس ذلك تماماً ، فحرصت على أن تبعد الأهلين عن نواحى الحكم ، وحرصت على أن تقضى على ما عسى أن يكون عندهم من وسائله وما بين أيديهم من أعنته .

فقد دخل الفرنسيون الجزائر مثلا ، فوجدوا فيها نظاماً بدائياً ، كان من الممكن إصلاحه وتعديله أو استعمال العناصر الصالحة منه على الأقل ، كما فعل الإنجليز حينما دخلوا مصر فى سنة ١٨٨٢ مثلا ، ولكن الفرنسيين جروا على عكس ذلك تماماً .

ففى سنة ١٨٤٨ قررت الحكومة الفرنسية اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية ، أى جزءاً من الوطن الفرنسى ، أو ملكا للشعب الفرنسى بتعبير أدق ، فألغيت من الوجود إلغاء ، وهذا وضع أقل من أوضاع المستعمرات .

وليت هذا الإلغاء قد تم على نحو يضمن للجزائريين شيئا من الحقوق .

فقد اعتبرت الجزائر جزءاً من الوطن الفرنسى ، فكان من الطبيعى أن يعتبر الجزائريون فرنسيين ، وبذلك يكون لهم وضع دولى مفهوم بين أهل العالم أجمعين . ولكن الفرنسيين منحوا الأرض واستبعدوا الناس ففى سنة ١٩٣٢ كان عدد الجزائريين ٦ر٤٦٩ر٨٩٨ ليس منهم إلا بضعة آلاف معتبرين فرنسيين ، أما الباقى فلا وضع قانونياً لهم يحدد موقفهم من غيرهم من أهل هذه الأرض . فبينما يستطيع أهل المستعمرات الإنجليزية السفر إلى الخارج حاملين

جوازات سفر إنجليزية لا يستطيع جزائرى واحد من هؤلاء « المنبوذين » السفر إلى خارج بلاده — عدا فرنسا — لأن السلطات الفرنسية لا تمنحه ورقة واحدة يثبت فيها وجوده بين أهل الأرض أجمعين .

بل الأمر أسوأ من ذلك بكثير ، فان الفرنسيين يحكمون الجزائر بواسطة حاكم فرنسى تابع لوزير الداخلية يساعده مجلس أعلى من سبعة من كبار الموظفين الفرنسيين ليس فيهم جزائرى واحد .

وهناك الجمعية الجزائرية — وهى شىء يشبه البرلمان — تتكون من ستين عضوا منهم سبعة فقط من الجزائريين ، ثلاثة منهم معينون والأربعة الباقون فقط منتخبون .

وهناك مجلس اقتصادى يبحث المسائل الاقتصادية أعضاؤه ٦٩ ليس منهم إلا واحد وعشرون من المسلمين يمثلون بعض الصناعات المحلية الصغيرة . ولا يقام لآرائهم وزن فى كبير أو صغير .

هذا ونسبة الأهلين إلى الفرنسيين هى ١٦ : ١ .

وإليك ما يقوله أحد « نواب » الجزائر — والمفروض أنه يتصدى للدفاع عن مصالح الجزائريين أجمعين — : « قبل أن نفكر فى منح الحقوق السياسية لهؤلاء الأهلين الذين لا يفهمونها ، ولا يطالبون بها ! ينبغى علينا أن نغذيهم وأن نكسوهم ، وأن نهيىء لهم المسكن وأن نعلمهم » . يقول ذلك فى مايو سنة ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ميثاق الأطلنطى وبعد مائة وسبعة عشر عاماً من الإدارة الفرنسية ! يقول ذلك وهو يعلم أن انجلترا منحت الهند الاستقلال وتخلت عن بورما ، وأن أمريكا أنشأت نظاماً نيابياً فى الفيلبين ، ولم يبق فى الدنيا بلد أهله على شىء من الحضارة إلا أصبح له من الحرية نصيب .

بعد ١١٧ عاما يقرر هذا النائب الجزائرى أن الحكومة الفرنسية لم تعلم الجزائريين بعدُ ولم تطعمهم ولم تكسهم بعد ، ويقول إن الجزائريين لا يفهمون الحقوق السياسية ولا يطالبون بها مجرد المطالبة ، فلو كان ما قاله حقاً فهو عار على الفرنسيين قبل أن يكون عاراً على المغربيين !

هذا ويخضع الفرنسى فى المغرب للقانون الفرنسى فى حين يخضع الأهلون لنظام وقانون خاص يسمى Code de l'indigeanat لا يكاد المغربى يظفر فيه بوضع يفهم منه أنه إنسان له مشاعر وتفكير .

والأمر فى تونس أسوأ من هذا بكثير ، فقد دخل الفرنسيون البلاد سنة ١٨٨١ فوجدوا فيها أميراً له مجلس وزراء يعاونه مجلس نواب ، مهما كان مقدار سلطته وطريقة انتخاب

أعضائه فهو يصور ولو ظلا من الحرية وجانبا من سلطان المحكومين .

بدأ الفرنسيون فقسموا البلاد إلى قسمين : شمالى يديره الموظفون الفرنسيون إدارة مدنية ، وجنوبى يحكمه حاكم عسكرى ، كأنه بعض مواطن الهمج والمتوحشين .

ادارات فرنسية صرفة :

والإدارة فى القسم الشمالى فرنسية صرفة يقوم بها ٣٥٠٠٠ من الموظفين ، نحو ربعهم فقط من التونسيين (وهم الخدم وصغار الكتاب) ولو حسبت نسبة الموظفين إلى عدد سكان تونس أجمعين لكان لكل مائة من السكان موظف فرنسى ! وطبيعى أن الحكومة الفرنسية تكثر من الموظفين رغبة منها فى زيادة عدد الفرنسيين فى البلاد .

وهؤلاء الموظفون الفرنسيون يتقاضون حوالى ٦٠ ٪ من ميزانية البلاد ، وهم يستعملون الفرنسية مع من يعرفها ومن لا يعرفها حتى يحتاج التونسى إلى مترجم يتوسط بينه وبين الموظفين !

وهؤلاء الموظفون جميعاً مسئولون أمام الحاكم العام وحده ، وهذا مسئول أمام وزير الخارجية الفرنسية ، ولا مسئولية بعد ذاك .

والحال فى مراكش لا يختلف عن ذلك فى كثير ، فالسلطان لا يملك من الأمر قليلا ولا كثيراً ، والقانون الذى يرعاه الحاكم العام لا يطبق على الأهلين ، وإنما تقتصر امتيازاته على الفرنسيين وحدهم .

ومن غرائب العقلية الفرنسية أنها لا تخجل من أن تعلل هذه التفرقة بالحرص على مصالح المراكشيين ! كأن هؤلاء الناس لا يصلحون لقانون حديث ، وكأنما قضى الله بأن يظلوا فى ظلمات العصور الوسطى إلى أبد الآبدين .

والإدارة فى مراكش فرنسية صرفة يقوم بها ٢٢٠٠٠ من الموظفين منهم ٧٠٠٠ فقط — من صغار الكتاب والمساعدين — من المراكشيين ، يضاف إليهم ٨٠٠٠ من الخدم والفراشين وهم من أهل البلاد طبعا .

وقد ظلت البلاد تحكم حكما عرفيا من ١٩١٢ إلى ١٩٢٤ ، ورفعت الأحكام العرفية عاما ثم أعيدت واستمرت إلى سنة ١٩٢٠ ، وأعيدت مرة ثالثة سنة ١٩٣١ ولا زالت قائمة إلى اليوم ، أى أن مراكش حكمت حكما عسكريا عرفيا نصف المدة التى أقامها فى ربوعها

الفرنسيون . وهو أمر لم يسمع بمثله فى قطر من الأقطار فى أظلم أيام الجهالات والاستبداد .

فهذه البلاد جميعاً تسير من الناحيتين السياسية والاقتصادية إلى الوراء ، وتلك حقيقة ما نظن أحداً من الفرنسيين — منصفين وغير منصفين — إلا ويُسلم بها ، لأن الدولة الفرنسية نفسها تقررها ولا تنفيها .

* * *

الهبوط المعنوى :

هذا هو وضع أهل المغرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . بقى أن ننظر فى أحوالهم من النواحى المعنوية الصرفة : نواحى العقيدة والتعليم والثقافة .

اضطهاد الإسلام :

ربما بدا غريباً أن يقال إن الدولة الفرنسية هى الدولة الأوربية الوحيدة التى تستهين بعقائد من تتولى أمرهم من الناس وتحاول تغييرها أو الحط من قدرها بكل ما تستطيع من وسائل القهر والإرهاب .

فقد بدأت الدولة الفرنسية ، فوضعت يدها على الوارد ، التى جرت العادة بأن ينفق منها فى البلاد الإسلامية على شئون الدين وما يتصل به من مساجد ومعاهد : استصفت أموال الأوقاف والعيون المرصودة لشئون الدين واعتبرتها أملاكا للشعب الفرنسى ، وخصصت أكثر من ثلثيها لإعانات المهاجرين الفرنسيين ، أما الثلث الباقى فقد رصدته لشئون العقائد إسلامية وغير إسلامية ، ولا يزيد مقدار المخصص من هذا الثلث لشئون العقيدة الإسلامية على الثلث ، أما الثلثان الباقيان فوقوفان على مصالح الكنيسة الكاثوليكية ، ولا يزيد عدد أتباعها فى المغرب كله على ١/٢٠ من عدد السكان . وهذا وحده كاف لكى يعين لنا موقف الحكومة الفرنسية من الإسلام فى هذه البلاد التى تعتبر بحق حصنا من حصون هذه العقيدة السمحاء .

محاولة تنصير أهل البلاد :

ولم تخف الحكومة الفرنسية فى يوم من الأيام نيتها فى تنصير أهل البلاد ، وقد أطمعها فى ذلك مؤرخون ومفكرون فرنسيون استوقفت انتباههم السرعة التى تحولت بها البلاد من

النصرانية إلى الإسلام خلال القرنين اللذين أعقبا فتح المغرب على يد العرب بين سنتى ٦٦٠ و٧٠٠ ميلادية . وقد بدأ الفرنسيون منذ سنوات الفتح الأولى بتحويل عدد من كبار المساجد إلى كنائس كاثوليكية ، ومن أمثلة ذلك مسجد القشاوة وهو اليوم كنيسة سان فيليب ، وجامع البقشين وهو اليوم كنيسة نوتردام دفكتوار ، وجامع القصبة وهو كنيسة «سانت كروا» وغير ذلك كثير . هذا فى الجزائر وحدها ، ومثله كثير فى كل بلد من بلاد المغرب العربى . ولم يُخف أولياء الأمور الفرنسيون فى المغرب نواياهم فى القضاء على الإسلام ، فقد قال الجنرال بُوجو مثلا سنة ١٨٣٢ : إن العرب لن تخلص قلوبهم لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين ، ولن يصيروا فرنسيين إلا إذا أصبحوا نصارى» . وكتب بوجو هذا إلى القس اليسوعى «بُرُومو» يقول : « حاول يا أبى أن تجعل منهم نصارى ، فإذا وفقت فى ذلك فإنهم لن يعودوا يحولون رصاص بنادقهم نحو صدورنا فى وقت الشدة » .

وفى سنة ١٨١٧ تصور أسقف الجزائر لافيجرى Lavigerie أن هذا التدبير سهل ميسور . فوضع برنامجا مقرراً وهو أن يجعل من الجزائر « مهداً لشعب عظيم كريم نصرانى ، أن يجعل منه فرنسا أخرى باختصار ... » . . و «أن ننشر حول أنفسنا أنوار حضارة مصدر إيمانها الإنجيل ، وأن نحمل مشاعل هذه الأنوار حتى ما وراء الصحراء إلى بلاد لا زالت إلى الآن غارقة فى الجهالة . . ثم نربط إفريقية الشمالية وإفريقية الوسطى بحياة الشعوب المسيحية ، ذلك هو ماتتطلبه إرادة الله منا !» .. ولكن لافيجرى لم يلبث أن عرف أن ماقرره فى نفسه لم يكن من إرادة الله فى شىء ، لأن فرنسا لم تلبث أن ابتليت بالغزو الألمانى وما أعقبه من كوارث ، فكانت آمال هذا الأسقف أول ما تبدد وغرق فى طوفان الفوضى التى وقعت فرنسا كلها فيها عقب هذا الانهزام السياسى المعنوى القبيح .

وفى سنة ١٩٣٩ — أى قبل الغزو الألمانى الثانى بسنة واحدة ، ظنت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية أن الجزائر أصبحت ركناً من أركان الكاثوليكية ، فقررت عقد المجمع اليوكاريستى لجميع آباء الكنيسة الكاثوليكية فى هذا البلد الإسلامى الكريم ، وفى هذا المجمع وقف أسقف باريس خرويبه ، وهو رجل كنا نعتبره من رجال الفكر الحر فى فرنسا وقال بالحرف الواحد يخاطب الآباء : « إذا كنتم قد أتيتم تعقدون هنا مجمعكم الكاثوليكى ، فما ذلك إلا لكى تحتفلوا بالعيد المئوى لحادث خالد على الدهر فى تاريخ فرنسا وفى تاريخ الكنيسة ففى سنة ١٨٣٩ كانت الجزائر — المدينة البيضاء — تشرف على البحر بمبانيها تتحدى الشعوب النصرانية . . واليوم أنتم ترون صليب المسيح قائماً فى قمة إحدى مآذنها ! وأصبحت

الجزائر فجأة الباب المنير الذى تنفذ منه يوماً بعد يوم ، وفى سرعة مشاعل الوحى النصرانى إلى قلب القارة السوداء ! »

وكانت هيئة هذا المجمع تجمل أغراضها فى عبارة صغيرة كتبتها بأحرف كبيرة جداً فى أعلى ما أذاعته من منشورات وهى « الكفاح ضد الإسلام » .

وهذه الأدلة وحدها تكفى لتعيين موقف الحكومة الفرنسية من الإسلام والمسلمين . ولم تغير الحكومة الفرنسية من سياستها هذه شيئا رغم ما ابتلاها الله به من ذل واستعباد على أيدى النصارى الألمان ، ففى سنة ١٩٤٥ أصدرت الحكومة الفرنسية منشوراً أخرجت به من إدارة المساجد والمعاهد الإسلامية كلَّ من لا يعرف الفرنسية . ولا حاجة بنا إلى القول بأن قليلا جداً من هؤلاء الأئمة والخطباء والمدرسين يعرفون الفرنسية ، والنتيجة الواضحة لذلك هى بقاء المنشآت الإسلامية من غير أئمة أو شيوخ أو مدرسين .

والأمر فى مراكش لا يختلف عن ذلك فى كثير أو قليل .

والحال فى تونس أسوأ ، فالإسلام هناك عقيدة ممتهنة ، ويُنظر إليه كأنه بقية من بقايا الوثنية التى ينبغى أن تزول ، ولا يجرؤ مسلم واحد أن يتحدث فى هذه البلاد الإسلامية باسم الإسلام .

التعليم :

وطبيعى أن يكون موقف الفرنسيين من تعليم الأهلين موقف العدو الذى لا يأذن لخصمه المغلوب بشىء من العلم أو النور يرفع به قواه المعنوية ، أو يأذن له فى أن يخطو خطوة واحدة نحو العصر الذى يعيش فيه .

فاللغة العربية معتبرة فى المغرب جميعه لغة أجنبية لا تحفل السلطة المحتلة لها أىَّ حفل ، بل تقف منها موقف العدو . ونجتزئ من التصريحات الكثيرة والقرارات المتوالية بقرارين أصدرهما رجلان من كبار المشرفين على شئون التعليم فى الجزائر ، فقد جاء ضمن قرارات أصدرها الحاكم لاريشال فى سنة ١٩٠٤ ما يلى : « وللسلطات أن تلغى — إلغاء مؤقتا أو نهائيا — كل تصريح للمدرسين بأن يدرسوا اللغة العربية » . وفى ٨ مارس سنة ١٩٣٨ وزعت الحكومة الفرنسية على مدارس الأقطار المغربية منشورا تعتبر فيه اللغة العربية « لغة أجنبية » وتحرم تعليمها .

ويذهب الفرنسيون إلى أن ذلك قاصر على المدارس المدنية . أما فى المعاهد المخصصة للأهلين

فتعليم العربية مطلق مباح ، فأين هى هـذه المعاهد المخصصة للأهلين ؟ إليك مقارنة بسيطة توضح الموضوع :

فالمعروف مثلا أن سكان مراكش المسلمين يبلغون ستة ملايين ، وأن عدد الفرنسيين فيها نحو ربع مليون أى أن النسبة هى ٢٤ : ١ أى أن الفرنسيين يكونون ٤ ٪ من السكان .

لهؤلاء الـ ٤ ٪ ١٥ مدرسة ثانوية كاملة و ٩٨ مدرسة ابتدائيـة وللـ ٩٦ ٪ الباقين مدرستان ثانويتان ناقصتان وأربعون مدرسة أولية وابتدائية ، وعـدد جميع طلبة التعليم الثانوى المراكشيين لا يزيد على ألف تلميذ ، أى دون عدد طلبة مدرسة ثانوية مصرية واحدة هى الخديوية !

وإليك ما يقوله الأسـتاذ ليفى بروفنسال فى ختام فصل طويل عن حياة المراكشيين : إن إنشاء الحماية الفرنسية فى مراكش ونشر الثقافة الفرنسية هـذا النشر الرائع قد غير المثل الأعلى للجيل المراكشى الجديد تغييراً تاما ، والوقت لا زال مبكرا جدا ولايسمح لنا بتعرف الاتجاه الذى ستأخذه الحياة الفكرية للمراكشيين خلال السنوات المقبلة .

المسألة كلها عنده مسألة الثقافة الفرنسية ، والوقت لا زال فى نظره مبكرا جدا لتعرف اتجاه الثقافة فى هذه البلاد ! يقول بروفنسال هـذا بعد نحو خمسة وثلاثين عاما من الاحتلال الفرنسى !

الأرستقراطية المغربية الممتازة « إيليت » :

ويذهب كثير من الفرنسيين إلى أن هذا الأسلوب فى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية فى البلاد قد آتى ثمرا طيبا جدا . فإن توجيه النابهين من أهل البلاد توجيها أوروبيا فرنسيا قد حول أذهان المفـكرين المغربيين تحويلا أوروبيا حديثا وجعلهم يقفون فى نفس المستوى الذهنى الذى يقف فيه المفكرون الفرنسيون أنفسهم وسلك بهم طريقا هى أسلم من الطريق الشرقى الذى سار فيه أبناء عمومتهم من الناطقين بالعربية فى البلاد الإسلامية الأخرى .

وليس أبعد عن الصواب من هذه الدعوى ، لأن الفكر الإسلامى الحديث لا يكاد يعرف إنتاجاً أدبياً هو أتفه أو أقل روحاً من إنتاج هذه الطبقة المختارة من أهل الفكر الجزائريين الذين يسمون أنفسهم « الفرانكو آراب » ومن حسن الحظ أننا نملك بين أيدينا عينة أمثلة تصور لنا تفكير هذه « الأيليت » فى السياسة والفكر والأدب الخالص ، نملكها بالفرنسية ، كأنها

إنتاج أجانب عنا أغراب عن لغتنا وثقافتنا ، ومن غرائب العقلية الفرنسية أنها تبيح للجزائرى شيئاً من الحرية إذا كتب بالفرنسية ، والويل له إن قال نفس الكلام بالعربية ! وإليك بعض نماذج منها مترجمة :

« المتازون » ورأيهم فى استقلال بلادهم :

فهناك فى الجزائر طائفة من هؤلاء الجزائريين المتفرنسين يجتمعون فى هيئة تسمى « حزب الاستقلال » ، استقلال الجزائر طبعا ، وإليك كيف يتصور هؤلاء المفكرون استقلال بلادهم : أعلنت الحكومة الفرنسية خلال سنة ١٩٤٧ عما سمته « الاتحاد الفرنسى » وهو اتحاد يجمع فرنسا ومستعمراتها فى نظام قريب الشبه من اتحاد الكمنولث البريطانى ، أقول شبيها فقط ، لأن الاتحاد البريطانى يعطى أعضاءه نصيبا طيبا من الاستقلال . أما الاتحاد الفرنسى فغرضه تحويل الحمايات والمستعمرات إلى وحدات إدارية يحكمها حكام فرنسيون ويديرونها لمصلحة فرنسا وحدها ، مع منح أهاليها بعض الحريات الداخلية .

ومعظم هؤلاء الشبان الذين يعنيهم الفرنسيون « المتازين » يقبلون لبلادهم هذا الوضع ، ولا يضيرهم أن تتخلى بلادهم عن شخصيتها الكريمة وتنسى ماضيها المجيد .

يقول باشى أغا بن شنّوف نائب قسنطينية : « إن دخول الجزائر فى الاتحاد الفرنسى سيهيئ لها السلام والوئام والرخاء ، وهو يؤمن مصالح فرنسا الرئيسية ويضمن لها أكبر نصيب من الخير » .

ويقول قاضى عبد القادر ، وهو نائب آخر من نواب قسنطينية :

« إننى أدعو إلى المساواة فى الحقوق بين مواطنى الجزائر أجمعين من غير تفريق بين جنس وجنس أو دين ودين ، وأقترح أن يُمثّل الأوروبيين والجزائريين عدد متساو من النواب فى البرلمان الجزائرى وفى كل الجمعيات الانتخابية (يريد أن يقول أن يكون للجزائريين عدد مساو لما للأوروبيين ، وهو ينسى أن مواطنيه يعدلون الأوروبيين ١٦ مرة ، وأن مواطنيه أصحاب البلد والأوروبيين أجانب) وأنا أرى أن تكون الإدارة مسئولة أمام البرلمان الجزائرى فإذا حدث خلاف بينهما فصل فيه البرلمان الفرنسى » .

ويقول عمار إسماعيل أحد نواب الجزائر :

« إن المشكلة الأولى التى ينبغى حلها هى مشكلة اختلاف الأجناس ، لا بد أن نصل قبل كل شىء إلى الاتحاد . فإذا تم هذا الاتحاد استطعنا أن ننظر إلى المستقبل فى شىء من

الاطمئنان ، إننى أريد أن يتكون البرلمان الجزائرى من أعضاء يمثلون الحضارتين على قدم المساواة . نحن نريد أن تتم الإصلاحات المطلوبة على أسس فرنسية لكى يكون لها أثر ، وينبغى أن يتساوى عنصرا السكان فى هذا الصدد (الفرنسيون والجزائريون) وأن يمثل البرلمان الجزائرى لدى برلمان باريس عدد أكبر من النواب . وإننى أرى أن يسمح للجزائريين بأن يكون لهم الحق فى شغل الوظائف التى يشغلها الأوروبيون ... »

هذا هو منتهى فهم هؤلاء الاستقلاليين الجزائريين لكرامة بلادهم وحقوقها .

بيد أن شباب المغرب لم يخل من نفر كريم فيهم نخوة وشجاعة . فهم يهاجمون السياسة الفرنسية هجوما صريحا غير هيابين لسخط الفرنسيين ، ولا يستطيع الإنسان أن يتصور قسوة الفرنسيين على الأحرار فى البلاد التى تبتلى باحتلالهم ، إلا إذا اتصل بالمجاهدين المغربيين خارج المغرب ، وعرف منهم مصارع إخوانهم فى هذه البلاد المسكينة ، فلم يجن شعب أوربى على قضية الحرية بقدر ما جنى الفرنسيون ، إن أعداد من قتلوهم وشردوهم لا تدخل تحت حصر ، ولا زالوا ماضين فى ذلك رغم تقدم الدنيا وإفلاس سياسة القهر والاستبداد .

إليك مقتطفات من كلام أحد هؤلاء الأحرار الجزائريين الأبطال ، وهو كلام قريب من روح الوطنية الصحيح . قال السيد مزرنة أحد نواب الجزائر ورئيس « جماعة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية » :

« تعيش الجزائر منذ أكثر من قرن تحت نظام استعمارى . وهذا النظام يقوم على أساس الفتح الحربى والاستغلال الاقتصادى لصالح الأقلية الأوربية وحدها على حساب أهل البلاد ، وهو يعتمد على التفوق المعنوى والسياسى والاجتماعى لهذه الأقلية . وقد فشل هذا النظام رغم ذلك فشلا تاما فى القضاء على الشخصية الجزائرية كقومية قائمة بذاتها .

« وقد استطاعت هذه الشخصية أن تعبر عن نفسها دائما بقوة شعب عقد العزم على أن يحيا محترم التقاليد والعقيدة والحضارة ، وأن تحترم حياته السياسية ومصالحه العامة التاريخية .

« ثم إن إنكار الدول المتحدة الموقعة على ميثاق الاطلنطى للنظام الاستعمارى ، والتضحيات الجسيمة التى تحملها الشعب الجزائرى للدفاع عن الديمقراطية عامة ولتحرير فرنسا خاصة ، كل ذلك يعطى الشعب الجزائرى الحق الذى لا يمارى فيه فى أن يستمتع بالحريات الديمقراطية وأن يشرف بنفسه على مصائره .

« من ثم لا يعترف الشعب الجزائرى لغيره بالحق فى أن يُشَرِّع له ، ومن ثَمَّ فلابد من انتخاب هيئة تشريعية ذات سيادة ، ولابد أن تنتخب هذه الهيئة بالاقتراع العام من غير

تميز بين جنس وجنس أو بين دين ودين ، وأن يتم ذلك فى جو من الحرية المطلقة لكى تكون الهيئة المنتخبة مرآة للأراء كلها ، ومن ثم تكون جديرة بأن تحل جميع المشاكل التى تشغل الأذهان فى الجزائر حلا عادلا » .

وهذا كلام حسن فيه صراحة وحق ، وإن كان لا ينحو نحو الاستقلال التام بحال . ولو قاله صاحبه بعيدا عن الإرهاب الفرنسى لكان أشمل وأكثر تفصيلا ، ولكنه خير على كل حال ، لأنه يقال للغاصب فى وجهه ، وهو خير من ألف حديث يقوله صاحبه وهو آمن فى ناحية لا تناله فيها يد الظالمين ، ولا تعظم منه لذلك فائدة المظلومين .

قضية الحرية فى المغرب :

وقضية الحرية فى المغرب العربى باب فى ذاته لو فتحناه لما فرغنا منه بحال[1]، فإن العجب ليأخذ النفس حينما يجد شعبا كالشعب الفرنسى يتحدث عن الحرية هذا الحديث الطويل ، ومع هذا لا يأذن لمن تحت يده بأبسط نصيب منها ولا يتردد فى العسف بمن يقول كلمة «الحرية» عسفا لم يعرف من أبعد أمم الأرض عتواً وجهالة . ففى خلال هذا القرن الذى ابتلى فيه المغرب بالاحتلال الفرنسى قتل الفرنسيون من أحرار المغربيين أضعاف ما قتلت أمم الاستعمار جميعا من المستعمرين أجمعين وألقت فرنسا فى غيابات السجون ألوفا ممن كان الوطن الفرنسى يشرف بهم لو كانوا فرنسيين . وإن الإنسان لا يكاد يطالع أخبار مصاب الفكر والضمير الحى فى المغرب العربى على يد الفرنسيين حتى يفقد كل احترام للذهن الفرنسى كله ، وكيف تريد أن يصدق الإنسان أن الفرنسيين آمنوا بالحرية يوما إذا كان هذا موقفهم من الأحرار ؟

ولكن هذا كلام قد قيل وقيل حتى عرفه الناس أجمعون ، وما أقل جدوى شكوى الجريح حين يكون سامعه أحد اثنين : متألم لحاله عاجز عن إسعافه ، أو مستريح إلى شكاته لأنه الجانى عليه ، وهذه الشكاة هى — بعد كل شىء — غايته ومشتهاه ، كما تدوى صرخة القتيل فيطمئن لها فؤاد القاتل ، لأنه يطمئن بها إلى أنه أصاب المقتل واستراح .

* * *

(١) لا يتسع المقام هنا للكلام عن الحركات الوطنية فى المغرب ، لأننى حرصت هنا على أن أعرض الحالة الراهنة كما هى ، دون الكلام عن الحركات المعارضة ، وهى سبحل طائل بالمجد المغرب وأهله .

ماذا جنت فرنسا من وراء ذلك كله :

ولنا بعد ذلك أن نسأل : ماذا جنت فرنسا من هذا العسف والاستبداد ؟ وماذا عاد عليها من وراء هذا الاستغلال الذى ينافى كل فضيلة ، وهذه الخيانة الخسيسة لكل تراث للانسانية من الضمير الحى والفكر الحر والقلب الكريم ؟ إن الفرنسيين يفخرون بأنهم قد كسبوا من المغرب العربى كسبا مادياً خالصاً لا خسارة فيه ، فهم لم ينفقوا على المغرب العربى فرنكا واحداً من خزانتهم منذ فتحوه إلى اليوم ، لأنهم حرصوا على أن يستردوا من دم المغربيين ثمن كل رصاصة قتلوا بها مغربياً ، ولأنهم يرغمون المغربى الآمن ، مزارعا كان أو صانعا ، على إعالة المهاجرين ، ودفع نفقات الإدارة والاحتلال ، ولأنهم يفرضون على كل مغربى قادر الخدمة العسكرية إلى أجل غير محدود ، وقد استنزفوا بذلك دماء المغرب على نحو تقشعر منه الأبدان . فلم يظهر فى أية ناحية من نواحى المغرب شاب قادر على حمل السلاح إلا طوحوا به يحارب فى سبيلهم فى ألمانيا أو فى الهند الصينية أو فى مدغشقر ، ولقد حارب هؤلاء المغربيون دفاعا عن فرنسا حربا نبيلة كريمة لا تجد فرنسيا إلا ويقر بها دون شكر أو تقدير ، كأنها شىء مقرر مفروض على هؤلاء المغربيين .

ولكن فرنسا لم تجن من ذلك المال المنهوب وذلك الدم المسفوك شيئا على الإطلاق ، بل هى أقل شعوب الأرض إفادة من الرعايا والمحكومين .

فبعد عشرات السنين من السلب والاستصفاء لازالت فرنسا أفقر الدول التى كانت تريد أن تكون فى مستواها ، فهى مفلسة مدينة ، ولن تفرغ من ديونها إلا بعد عشرات وعشرات السنين ، ولن تصبح ذات يوم شعباً ذا مال وغناء .

وقد نقلت إلى المغرب من أبنائها نحو مليون ونصف ، هى اليوم فى أشد الحاجة إليهم فى بلادها ، لأن نسبة السكان فيها فى انهيار ، ولأنها تستخدم الملايين من العمال الأجانب ليعملوا فى أرضها وليسدوا هذا النقص المتزايد فى الجنس الفرنسى الأصيل .

وقد ضحت بألوف المغاربة للدفاع عن نفسها ، فلم تسلم من أن يخونها أبناؤها ويسلموها للعدو العنيد ، فذاقت بين سمع الدنيا وبصرها ذل الاستعباد وعرفت عار الخيانة ، وامتهنت كرامتها على نحو لم تعرفه قبل أن تكون لها امبراطورية أو مستعمرات ، وذلك فى ذاته من تقديرات العناية الإلهية الفياضة بالعبر ، لو كان الناس يعتبرون .

فهى لهذا لم تجن من وراء خيانة نفسها وخيانة من أوقعهم الله بين أيديها إلا مذلة

العار ، وذل الدين ووصمة خيانة المبادىء والأخلاق ، وقد أخذت فى الانحدار منذ بدأت تفعل فى الغرب هذه الأفاعيل ، ومضت أيام عزها مع أمس الدابر ، وسبحان من يرث الأرض ومن عليها وهو أعدل العادلين .

وماذا خسر المغرب :

ثم ماذا خسر أهل المغرب من وراء ذلك كله ؟

لا زالت أمم المغرب بخير ، ولا زالت أمماً إسلامية عربية تتوفر فى كيانها الحياة ، والمغربيون من غير شك اليوم خير منهم منذ مائة عام ، لم يمس المستعمر روحهم ، ولم ينل من قلوبهم منالا ، لقد جرد بلاد المغرب من أموالها ، واستصفى خيرات أرضها ، ولكنه يشعر الآن أنه لم يفعل شيئا ، لأن كتلة المغربيين لا زالت سليمة كريمة ، تستمسك بالإسلام وتتجه نحو العروبة ، وكأنما أحسن إليها المستعمر من حيث لم يحتسب ، لقد أغلق عليها الباب ومنع عنها النور ، فظلت كما هى حيث تركها ، وهى اليوم أحضر ما تكون وعياً وأسلم ما تكون جوهرا ، بل قد أنجبت من أبطال الحرية خلال هذا القرن المظلم عددا يحسدها عليه المستعمر نفسه ، وإذا ذكرت ما أوردته لك عن نظرة الفرنسيين الأول إلى الإسلام وإزدرائهم له ، واستهانتهم بالمغربيين ، فاقرأ الآن ما كتبه أحد أعلام الفرنسيين منذ عام فقط ، مسلما فيه بجلال الإسلام ومعترفا فيه بفضائل الجنس المغربى الكريم ، ومقررا فيه هزيمة أبناء جنسه فى كل ما رجوه من القضاء على المغرب وأهله وتحويله إلى بلد فرنسى كاثوليكى .

« فى مارس سنة ١٨٣٩ كتب الأمير عبد القادر إلى ملك فرنسا لوى فيليب يقول : لو أردت السلام حقا لاستطاع بلدانا أن يتحدا فلا يصبحان إلا بلدا واحدا ، ولعاش أقل رعاياك بين قبائلنا فى أمان تام ، ولأصبحت التجارة حرة فعلا .

« لو كنت تريد السلام حقاً لما كان من العسير أن يطرد امتزاج الشعبين يوما بعد يوم وبهذا تكون قد كتبت لنفسك سعادة إدخال الحضارة — التى يحمل النصارى مشعلها — إلى بلادنا دون أن تراق قطرة من الدماء .

« إن مشا كل الشمال الإفريقى الدائمة لا زالت على حالها منذ مائة وعشر من السنين ، ولم تزل كما هى منذ ثلاثة آلاف من السنين ، ولم تتغير إلا الظواهر ، وقد نشأت الفوضى التى تسود السياسة الفرنسية فى الجزائر عن تعلقنا بهذه الظواهر تعلقاً تاماً ... ولقد شهد تاريخ المغرب فى نواحيه الواسعة كثيراً من الإمبراطوريات الباهرة السريعة الزوال ،

طوتها جميعاً يد الحدثان ، ولقد صدق ا . ف جوتييه حينما قال : إن الدول فى المغرب أشبه ما تكون بعيش الغراب ، ينضج فى ليلة ويذبل فى ضحوة ، ولكن رباطاً واحداً عَبَر القرون وسما على الأحداث ، وهو يتوثق مع الزمان ويصبح عامل الاستمرار ، ذلك الرباط هو الإسلام ! وهو شيء أكثر من دين ، إنه عالم سياسى واجتماعى صقلته العقيدة صقلا . إن المسلم يجد نفسه فى وطنه ما دام فى بلد إسلامى أيا كان ، وإن نظامه الشخصى والدينى والاجتماعى يظل ثابتاً دون تغيير ما أقام فى دار الإسلام ، ومن هنا نتج أن معنى الوطنية عند المسلمين يخالف معناها عندنا نحن الغربيين ، وأن الحقائق الأرضية الجغرافية لا وجود لها عند الشعوب المستعربة .

وإنه لما يساعدنا على فهم الإسلام معرفة الرجال الذين خدموه ، لقد قدم الإسلام للعالم فلاسفة وأبطالا وأدباء وسياسيين . وحينما اتصلت فرنسا بشعوب الإسلام اتصالا وثيقاً وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام رجل ضم فى نفسه كل صفات الشعوب التى أخذت على نفسها مسئولية حكمها ، ذلك هو عبد القادر .

لقد ترك هذا الرجل طابعه الذى لا يمحى فى التاريخ الإفريقى للعلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامى . . عن طريق هذا الرجل تستطيع أن تفهم معانى ذلك الإسلام الذى يعود إلى اليقظة بكل غرائزه وتقاليده وفلسفته ومطالبه[1] » .

ذلك اعتراف صريح بالهزيمة أمام أهل المغرب ممثلين فى شخصية بطلهم الخالد عبد القادر يحميهم ذلك الإسلام المجيد من كل ضير .

لم يخسر المغرب شيئاً ، وأمامه المستقبل الطويل المجيد .

* * *

ليبيا :

بقيت كلمتان عن ليبيا وبلاد الريف .

فأما ليبيا فقد دهمها الاستعمار الإيطالى منذ ١٩١١ ، والإيطاليون أقل من الفرنسيين حضارة وأقل منهم خبرة فى مسائل الاستعمار وسياسة الشعوب ، ومن ثم لم يتقيدوا فى سياستهم الطرابلسية بعرف ولا بخلق ولا بتقليد ، وضعوا يدهم على الأرض كلها بالغصب والقهر وأخذوا ينقلون أسرات إيطالية ويقيمونها فى الأراضى المغصوبة ، ويقدمون لهذه الأسر قروضاً

(١) نشر هذا الكلام بتوقيع M.I كمقدمة لعدد مجلة Le Monde illustre الخاص بالجزائر . ولم أستطع تعرف شخصيته الحقيقية .

تمكنهم من استغلال هذه الأراضي . ولما كان الإيطاليون شعباً معظمه من الصناع والزراع الفقراء فقد رحبوا بالفرصة وهاجروا آلافاً حتى كاد البلد يتحول إلى بلد إيطالي لو لم تتداركه رحمة الله بالحرب الأخيرة التي كسرت ظهر الإيطاليين وحالت بينهم وبين الإجهاز على شعب أعزل مسكين .

وإليك حقيقتان تجملان السياسة الإيطالية في هذا القطر وهما تغنيان عن كل تعليق :

أصدرت الحكومة الإيطالية قانونين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٣ حرمت فيهما على الأهالي امتلاك الأراضي الزراعية ، ولم تُبِح لهم إلا امتلاك النخيل وأشجار الزيتون وحق استعمال أراضي المراعي .

واستقدمت المهاجرين بالآلاف حتى بلغ عددهم ٧٠٠٠ في سنة ١٩٣٥ ووزعت عليهم أراضي الأهلين .

في هذا كفاية ، وليقل الإيطاليون بعد ذلك إنهم أنشأوا المدن والطرقات والموانئ والمدارس والشركات ، ليقولوا ما يشاءون ، فهذه كلها لا تعنينا لأن شيئاً منها لم ينشأ لمصلحة أهل البلاد ، ولم يكن الغاصب ينوي إلا شيئاً واحداً وهو استئصال الليبيين . ولقد استئصل منهم بحد السيف بقدر ما سمحت به الظروف . إن مصير هذا البلد العزيز اليوم بيد المنتصرين ، وقد زعموا أنهم يستفتون أهله ، ولكننا لا نشك في أنهم لن يأخذوا برأي الأهلين في كثير أو قليل .

نبذة تاريخية عن مطامع اسبانيا في مراكش :

كانت للإسبان في المغرب خلال القرن السادس عشر آمال كبار ، فقد كانت دولتا بني عبد الواد والحفصيين ضعيفتين في أوائل هذا القرن ضعفاً شديداً ، واستقلت بلاد الساحل الهامة مثل تونس وبنزرته وبجاية والجزائر ووهران ، وسيطرت عليها جماعات من الملاحين صرفت همها إلى غزو السواحل الإسبانية لإنقاذ من تستطيع إنقاذه من المسلمين المعذبين في إسبانيا وللفوز بما تستطيع اغتنامه من سواحل الإسبان وموانيهم وسفنهم . فنهض لهم ملوك الإسبان الكاثوليكيون يُحرّضهم راهب شديد العصبية هو فرانتسكو خيمينس دنسيروس آلى على نفسه أن يحوّل المغرب إلى بلاد كاثوليكية ! وقاد الإسبان في هذه الحرب الصليبية القائد « بدرو فاڤارُو » . واستطاع الإسبان أن يحتلوا على الساحل المغربي مراكز في موانئ المرسى الكبير ووهران وبجاية وفنانس ودأّس وشرشل

ومستقانم ، بل احتلوا طرابلس نفسها سنة ١٥١٠ . ولو لم يتدارك الله المغرب بالإخوة الأتراك الأربعة عَرُوج وخير الدين وإسحاق وإلياس — الذين أنقذوا المغرب ببطولتهم وانتهوا بأن جعلوا الجزائر ولاية عثمانية — لطال أجل الإسبان فى المغرب . ثم اضطربت أحوال إسبانيا بعد ذلك اضطراباً أرغمها على ترك كل مراكزها على الساحل الإفريقى إلا سبتة ومليلة ، واجتهد سلاطين الدولة السعدية الشريفية فى مراكش فى القضاء على هذه البقية الباقية وتطهير بلادهم من الغزاة الدخلاء ، ولكنهم لم يستطيعوا استخلاص سبتة ومليلة من يد الإسبان .

وحينما ضعف أمر الدولة السعدية وأخذت عيون الأوروبيين تتجه نحو بلاد الإسلام من جديد ، كان الإسبان فى جملة الطامعين ، فتمكنوا من توسيع منطقة نفوذهم ، واستولوا على تطوان فى سنة ١٨٦٠ . ثم عقدت هدنة بينهم وبين السعديين تنازلوا فيها عن تطوان مقابل عشرين مليونا من الريالات الأسبانية .

مؤتمر الجزيرة الخضراء :

وبلغت أحوال أسبانيا خلال القرن التاسع عشر مبلغا من السوء جعل بلادها رمزاً للفوضى وموضعا لسخرية الأوروبيين أجمعين . ولكن فرنسا كانت طامعة فى مراكش ، ولم تكن لتجرؤ على مهاجمتها منفردة مخافة الإنجليز والألمان ، فلم تزل تغرى الأسبان حتى وقعوا معها معاهدة سرية فى مدريد قسمت مراكش بمقتضاها إلى مناطق ثلاث : فرنسية وإسبانية ودولية ، وأثار هذا الاتفاق مخاوف مولانا السلطان عبد العزيز سلطان مراكش إذ ذاك ، فدعا اثنتى عشرة دولة أوروبية إلى مؤتمر دولى فى الجزيرة الخضراء ظنا منه أن اجتماع الدول يؤدى إلى اختلافها وسلامة بلاده . ولكن المؤتمر لم يكد يجتمع فى السابع من إبريل سنة ١٩٠٧ حتى خيب ظنونه ، فقد قرر المؤتمرون ما يلى :

— احترام الدول الأوروبية لاستقلال مراكش ووحدة أراضيها

— فتح مراكش لتجارة الدول على السواء

— السماح لفرنسا وإسبانيا بتقديم مساعدات فنية ؛ لتنظيم الشرطة المراكشية فى بعض الموانئ .

وكان هذا البند الأخير هو الباب الذى نفذ منه كل البلاء .

فإن فرنسا ما زالت تتوسع فى استعمال هـذا الحق حتى انتهت إلى فتح مراكش وإلزام سلطانها مولانا السلطان عبد الحفيظ فى ٣ مايو سـنة ١٩١٢ بتوقيع معاهدة فاس ، وقد ورد فى هذه المعاهدة المشئومة بند يبيح للحكومة الفرنسية مفاوضة الحـكومة الأسبانية فيما لها من مصالح جغرافية على شاطئ العدوة المراكشية . وتم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ . وعقد اتفاق بينهما فازت منه إسبانيا بالمنطقة التى تسمى الريف وهى شبه قوس يمتد من مجرى نهر مَـلوية إلى حدود منطقة طنجة الدولية .

أعطيت إسبانيا هـذه المنطقة لتنظمها ولتحضرها وتمشى بها إلى الأمام ، ولم يكن فى إسبانيا نفسها فى ذلك الحين نظام أو حضارة أو سير إلى الأمام ! ولـكن الدول الأوروبية اعترفت لأسبانيا بهذا الوضع . وذلك فى ذاته خيانة من الخيانات التى لا تنتهى ، والتى اقترفها هؤلاء الأوروبيون فى حق الحضارة والحرية والنظام .

بل كان أحرار الأسبان أنفسهم من أعداء فـكرة التوسع فى مراكش ، ولـكن أحرار الأسبان فى كل زمان ضحية الرجعيين ورجال الدين فى هـذا البلد ، وكانت هذه المنطقة معتبرة نظريا جزءاً من سلطنة مراكش ، وأعطى السلطان الحق فى تعيين خليفة له فى المنطقة الأسبانية .

ولم يكد الأسبان يضعون أيديهم على هذا الإقليم حتى أسدلوا عليه ستاراً من حديد ، فلم يعد أحد يعرف عن أهله شيئاً . وليس أدل على ذلك مما يقوله جوتييه أعظم جغرافيي الشمال الأفريقى والعارفين بشئونه ، فقد قال فى سنة ١٩٣٥ : « إن معرفتنا عن هذا الإقليم سيئة جداً ! » ولا تعرف بقية العالم عنه أكثر مما يعرف جوتييه .

فإن البلاد لم تدرس الدرس الـكافى ولم تنظم التنظيم المطلوب وتراجعت المنطقة على يد الأسبان إلى الوراء خطوات ، لأن الأسبان لا يملـكون فضلا من نظام أو حضارة يهبونه للناس .

ولو لم تتدخل فرنسا لحماية المصالح الأسبانية لإخماد ثورة الأمير عبـد الـكريم فى سنة ١٩٢٤ لاستقلت هـذه المنطقة من ذلك الحين ولرفرف عليها علم الحرية منذ سنين ، لأن الحـكومة الأسبانية كانت قد فاوضت الأمير فى الصلح فعلا .

عادت إسبانيا إلى السيطرة على المنطقة منـذ منتصف سنة ١٩٢٦ وقررت أن تسير على أسلوب من العنف يقضى على مسلمى المنطقة قضاء ، وأحبت أن تقتدى فى ذلك بالفرنسيين .

ثم قامت الحرب الأهلية الإسبانية ، ومن غرائب المقادير أنها نشأت فى المنطقة الخليفية ، أعلن فرانكو ثورته فيها واستقل بها عن مدريد واحتاج إلى عون المراكشيين الأشداء فوعدهم بالخير إذا هم عاونوه ، وقد انتهز سمو خليفة المنطقة الخليفية هذه الفرصة وأعلن استقلال وزارتى العدل والأوقاف عن الإدارة الأسبانية وأرسل إلى مصر بعثة ثقافية ، لعلها أول بعثة علمية مغربية تصل بلداً شرقيا . وأسس فى القاهرة بيت المغرب ومكتبة التبادل الثقافى ، وهذه كلها مفاخر تذكر بالشكر الجزيل لهذا الأمير الكريم .

والإدارة الأسبانية فى هذه المنطقة لا تزال ينقصها الكثير من المرونة وحسن النظر حتى تستطيع أن تؤدى لأهلها خدمة طيبة .

بيد أن العزاء الوحيد عن ذلك كله هو أن الأسبان أنفسهم فى بلادهم فى مثل هذا الحال السيئ من ضياع الحريات وضيق المعاملات » .

مسيو مؤنس